ماذا يريد أردوغان وحزبه؟

تصدر اسم أردوغان وإسم حزبه حزب العدالة والتنمية نشرات الأخبار والمسرح السياسي العالمي في هذه الأيام بعد فوزه الساحق على منافسيه من الأحزاب الأخرى, وسرت موجة من الفرح بين الجماهير التركية، وكذلك بين الجماهير المتدينة في العالمين العربي والإسلامي. ولكن بقيت هناك تساؤلات حائرة عند العديد ممن يتابعون أخبار تركيا في العالم العربي والإسلامي. فهم مثلا لا يفهمون أردوغان عندما يتكلم ويؤكد بأنه لن يمس علمانية تركيا، بل سيحترمها. وكأنهم كانوا يتوقعون أن تنقلب تركيا على يده إلى جمهورية إسلامية تطبق الشريعة الإسلامية وتستند إليها.

هذه النظرة سطحية وغير واقعية. وقد آن الأوان للمسلمين للتخلص من إصدار أحكام عاطفية، وتفسير أحداث أو تحليل الأمور السياسية دون الاطلاع الكافي على الظروف الموضوعية والواقعية وعلى طبيعة البلد الذي يتم تقييم أحداثه السياسية،ودون الاطلاع على تاريخه القريب. لأن مثل هذه التحليلات والأحكام ستكون خاطئة وخادعة في معظم الأحيان.

إذن لنتسأءل: هل ينوي أردوغان فعلا إقامة جمهورية إسلامية كما هي أمنية العديدين في العالمين العربي والإسلامي؟

وأقول بصراحة :كلا!...ليست عنده هذه النية ولا عند حزبه، ولم يضع هذا هدفا له ولحزبه على الإطلاق، لأنه يدرك واقع تركيا والقوى التي تتحكم فيه منذ ما يقارب القرن. أقول هذا حتى وإن أهملنا موقف القوى الخارجية ...مع أنه لا يمكن لأي سياسي إهمالها.

والذين تراودهم هذه الأحلام لا يعرفون ما جرى في تركيا بعد انهيار الدولة العثمانية في اعقاب الحرب العالمية الأولى، ولا يعرفون ظروفها والقوى المتحكمة فيها. وعندما لم يراع السيد نجم الدين أربكان هذه الظروف كما يجب قامت المحكمة الدستوية بسد حزبه وغلقه ببساطة... لم يحدث هذا مرة واحدة فقط ...بل ثلاث مرات متتالية...وهو الآن ممنوع من ممارسة الحياة السياسية.

كان هذا درسا لأردوغان ولرفاقه الذين كانوا ضمن حزب السيد أربكان.

أدركوا أنهم – بطريقتهم هذه- يحرثون في البحر ...وأنهم إن استمروا في النهج نفسه فلن ينجحوا أبدا... أبدا.

...وهكذا خرجوا من حزب استاذهم وألفوا حزبا جديدا هو حزب العدالة والتنمية.

وجاء تأييد شعبي كاسح لهذا الحزب الجديد ...صوت له في إنتخابات 2002 م أكثر من عشرة ملايين شخص وحصلوا على 35% تقريبا من الأصوات . بينما لم يحصل حزب السعادة (وهو الحزب الأخير للسيد أربكان) إلا على 1,5% فقط من الأصوات...كان الشعب يعرف الواقع التركي.أما في هذه الانتخابات الأخيرة فلم يحصلوا إلا على 2,4%من الأصوات. بينما حصل حزب العدالة والتنمية على 47% تقريبا. اي حصلوا على أصوات أكثر من 16 مليونا من الناخبين الذي يبلغ عددهم في تركيا 42 مليونا تقريبا.

ظروف تركيا

منذ أكثر من ثمانين عاما (أي منذ قيام الجمهورية التركية) هناك قوى كبيرة تتحكم في تركيا منها وسائل الإعلام القوية من صحف ومجلات وإذاعات ، ثم

القنوات التلفزيونية المتعددة مؤخرا. والمحاكم بمختلف مستوياتها ودرجاتها حتى الوصول إلى المحكمة الدستورية التي هي أعلى محكمة في تركيا والتي أصبحت من أدوات القمع في يد العلمانيين المتطرفين. وكذلك المؤسسة العسكرية التي قامت بعدة انقلابات منذ عام 1960 وأعدمت رئيس الوزراء عدنان مندريس، ولا تزال قوية ومهيأة للإنقضاض على كل حزب تراه خطرا على العلمانية في تركيا حسب تقديرها واجتهادها، وإن خسرت بعض قوتها في السنوات الأخيرة بفضل جهود أردوغان. وهناك الجامعات ورؤساء الجامعات وعمداؤها ومؤسسة التعليم العالي التي تشرف على ما يقارب مائة جامعة حيث تقوم بتصفية الأساتذة الذين يحملون اتجاهات إسلامية.

وهناك المؤسسات المدنية القوية المعادية لكل اتجاه إسلامي والنقابات اليسارية. وهناك المؤسسة العسكرية السرية (كلاديو Gladyo) التي قد نتناولها في مقال قادم ونقول هنا عنها باختصار بأن حلف الناتو – وتركيا عضو فيه – ألف في جميع البلدان الأعضاء منظمات عسكرية مسلحة متدربة على جميع أنواع الاغتيالات والتفجيرات، لكي تكون هذه البلدان مستعدة للمقاومة المسلحة إن وقعت تحت الاحتلال الروسي أو تحت حكم الحزب الشيوعي.ومع أن هذه المنظمات العسكرية السرية ألغيت في تلك البلدان، ولا سيما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي،إلا أنها بقيت موجودة ونشطة في تركيا ، وكثيرا ما تقوم بحوادث إرهابية وبإغتيال اشخاص معينين وتنسب هذه العمليات للمسلمين.مثلا تقوم بإغتيال كاتب أو صحفي ملحد أو شيوعي. وتثور الصحافة معلنة بأن خطر الإرهاب الإسلامي موجود في تركيا وأنه يريد جر تركيا إلى ظلام القرون الوسطى ، لذا يجب تصفية النشاطات الإسلامية لأنها المنبع الذي تفرخ هذا التعصب والإرهاب.

هذا هو بإختصار شديد هو الجو الموجود في تركيا...فكيف يستطيع أي قائد حزب إسلامي العمل في مثل هذا الجو؟ وكيف يسمح له بالعمل تحت شعارات إسلامية؟...بعد يومين فقط تقوم المحكمة الدستورية بحل ذلك احزب ومصادرة أمواله...هكذا بكل بساطة.

بل إن سؤال : كيف يستطيع أي قائد حزب إسلامي العمل؟ سؤال خاطئ منذ البداية...لأن الدستور التركي لا يسمح بتشكيل أي حزب إسلامي. ويجب أن يتضمن النظام الداخلي لكل حزب التأكيد بأنه حزب علماني يسير على مبادئ أتاتورك.كما يحلف كل برلماني عند افتتاح البرلمان على إخلاصه لهذه المبادئ وحرصه على تطبيقها. وحتى الأحزاب التي شكلها السيد أردوغان كانت أحزابا علمانية بالقوة!!...لذ لا يجوز معاتبة اي حزب من الأحزاب في هذا الموضوع. حتى أن السيد أربكان صرح عدة مرات بأن أتاتورك لو كان حيا لدخل في حزبه دون سائر الأحزاب الأخرى!!

إذن إن كانت هذه الساحة مقفلة أمام أردوغان ورفاقه وحزبه للعمل من أجل الإسلام فأي ساحة بقيت أمامه؟

بقيت أمامه ساحات عمل واسعة جدا...العمل من أجل الملايين من المسلمين الذين يعانون من الفقر والجهل والمرض في تركيا...العمل من أجل تقوية تركيا سياسيا واقتصاديا وعلميا وتكنولوجيا وصناعيا...العمل من أجل زيادة الثقل السياسي لتركيا في العالم وهو كسب كبير لجميع المسلمين في العالم الإسلامي...العمل على رفع العوائق الموجودة حاليا أمام التعليم الديني وأمام الحريات الشخصية للمسلمين في بلده...العمل على تخليص الاقتصاد التركي من قبضة العلمانيين المتطرفين...العمل على إنهاء هيمنة العسكر على السياسة، وإنهاء عهد الانقلابات العسكرية التي أخرت البلد عقودا عديدة ومنعت انطلاقه وتقدمه...ترسيخ الديمقراطية في تركيا وحقوق الإنسان...إلخ.

وهل هذه أهداف صغيرة أو هينة ؟ ...أليست هي أهداف إسلامية يجب العمل على تحقيقها حتى وإن لم تكن هناك يافطة أو شعار إسلامي عليها؟

هذا هو باختصار ما يسعى أردوغان ورفاقه لتحقيقه.

وقد نجح أردوغان ورفاقه في تحقيق نسبة لا باس بها من هذه الأهداف، ولا يزال الطريق أمامهم طويلا:

1- نجحوا في تخفيض نسبة التضخم التي كانت بنسبة 37% تقريباإلى 9% تقريبا.

2- نجحوا في تخفيض نسبة الفائدة الحقيقية من 65% تقريبا إلى 15% تقريبا. ولا تزال هذه النسبة مرتفعة ولكنها ستنخفض أكثر. وكانت الحكومات السابقة التي كانت مضطرة للإقتراض من البنوك ومن الأغنياء تدفع لهم تلك النسبة السابقة العالية من الفائدة. اي كانت ثروة البلد تصب في جيوب قلة قليلة من الأغنياء.والآن تذهب ثروة البلد لتحقيق المشاريع العمرانية والصحية والتعليمية.

3- كانت الليرة التركية قد فقدت قيمتها فقام بحذف ستة أصفار من الليرة التركية التي اصبحت الآن قريبة من الدولار الأمريكي(الدولار الأمريكي يعادل حاليا ليرة ونصف ليرة تركية) بينما فشلت جميع الحكومات السابقة في تحقيق هذه الخطوة الجبارة التي أدعت جميع الأحزاب الأخرى وجميع الصحف المساندة لها بأن حزب العدالة لن ينجح في تحقيق هذا الأمر الصعب. ولكنه نجح.

4- قام بتوزيع الكتب والدفاتر والقرطاسية على جميع طلاب المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية (يبلغ عدد هؤلاء الطلاب عشرة ملايين طالب تقريبا) مجانا. فرفع بذلك عن كاهل الطبقات الفقيرة عبئا كبيرا. كما خصص رواتب للطلاب الفقراء.

6- قام العديد من السياسيين ومن رجال الأعمال بنهب البنوك الرسمية الحكومية بما يزيد على 46 مليار دولار هرب معظمها للخارج. فجاء أردوغان ووضع اليد على أملاك هؤلاء وعلى بيوتهم ومصانعهم ويخوتهم وسياراتهم الفارهة وقدمهم للمحاكم. فخلص البلد من معظم اللصوص. ولا تزال عمليات التطهير جارية. لم تعد ثروة البلد نهبا للصوص.

7- قام بتوزيع 1,5 مليون طن من الفحم سنويا مجانا للعائلات الفقيرة ولا سيما في المناطق الباردة، والتي كانت هذه العوائل تقضي الشتاء دون تدفئة كافية.أي استفاد من هذه المعونة 4 ملايين شخص سنويا . ولا تزال هذه المساعدات المجانية مستمرة.

8- قام ببناء 280 ألف شقة خصصها للعوائل الفقيرة بأقساط سهلة وميسرة وهي اقل من الإيجار الشهري. ولا تدفع هذه العوائل التقسيط إلا بعد انتقالها للشقة. وأمد

التقسيط يتراوح بين 15- 20 سنة, وقد تم توزيع 140 ألفا منها والباقي في مرحلة البناء. وخطة الحكومة هي رفع هذا العدد إلى 500 ألف شقة.

9- قام بتنفيذ مشاريع عمرانية جبارة لا يمكن تعدادها هنا، منها تنفيذ 6500 كم من الطرق، بينما كان مجموع الطرق المنفذة منذ قيام الجمهورية حتى الآن 4500 كم فقط.

10- نفذ 65% من الطريق الاستراتيجي المهم على طول شريط البحر الأسود، بينما لم تستطع الحكومات السابقة منذ 12 سنة سوى تنفيذ 35% منه فقط.

11- كان متوسط دخل الفرد التركي عند مجيء الحزب إلى السلطة 2500 دولار تقريبا، فطفر بهذا الدخل نتيجة التحسن الاقتصادي إلى 5500 دولار تقريبا. أي إلى أكثر من الضعف.

12- زادت الصادرات التركية من 36 مليار دولار عند استلامهم الحكم إلى 95 مليار دولار

13- نجح في إقناع دول الاتحاد الأوروبي في بدء المفاوضات مع تركيا للإنضمام إلى الاتحاد عام 2005م. ويعد هذا كسبا كبيرا لتركيا لا نملك هنا الدخول في تفاصيل الموضوع.

14- قام بخطوات كبيرة وجبارة في ميدان الصحة والتعليم.إذ فتح أبواب جميع المستشفيات أمام جماهير الشعب حتى المستشفيات الخاصة حيث يقوم المريض بدفع نسبة قليلة من الأجرة وتتولى الحكومة دفع الباقي لهذه المستشفيات الخاصة. كما أنشأ 39 جامعة جديدة.

15- سن القوانين العديدة التي تزيد من ساحة الحرية الفردية وكرامة الإنسان. فمثلا تم تحريم التعذيب في السجون وفي مخافر الشرطة، وعوقب كل من لم يلتزم به.وزادت حرية التجمع والمظاهرة وحرية إبداء الرأي . وسن قانون حق الفرد في الحصول على المعلومات،وحق الأقليات في التعلم بلغاتها، فأصبح في مقدور الأكراد البث التلفزيوني وإصدار المجلات والصحف باللغة الكردية.

أي أن هذا الحزب المتهم بالرجعية كان أكثر تقدمية وعصرية وأكثر التصاقا بالشعب وبمصالحه الحيوية من جميع الأحزاب الأخرى اليمينية منها واليسارية.

16- قام بتحجيم هيمنة العسكر على سياسة تركيا. وكانت هذه الهيمنة تتضح في دور العسكر في اللجنة العليا للأمن القومي الذي كان العسكر يشكل نصفها الأهم والمدنيون من الوزراء نصفها الآخر.

وأنقل هنا بعض السطور من مقالة سابقة كتبتها في هذا الخصوص:

(...تتمتع المؤسسة العسكرية في تركيا بوضع خاص، ففي جميع الدول تكون رئاسة الأركان العامة للجيش مرتبطة بوزارة الدفاع وبوزير الدفاع، وتتم جميع التعيينات والترقيات والإحالة على التقاعد، أو الفصل من الجيش من قبل هذه الوزارة. غير أن المؤسسة العسكرية التركية – التي يرأسها رئيس الأركان- لا ترتبط بوزارة الدفاع ، بل برئيس الوزراء من الناحية الشكلية والنظرية فقط، وإلا فهي مؤسسة مستقلة قائمة بذاتها، وتقوم باتخاذ جميع القرارات المتعلقة بالجيش(من تعيين أو ترقية أو طرد، أو شراء أسلحة...إلخ) دون أن يكون لوزير الدفاع أو لرئيس الوزراء أي علاقة أو تأثير على هذه القرارات. والغريب انه ما من مرجع أو دائرة رسمية تستطيع الإشراف على مصروفات الجيش، مما يفتح الباب واسعا أمام العديد من صور سوء الاستعمال المالي والنهب لأموال الدولة. كما تستطيع هذه المؤسسة القيام بطرد أي ضابط أو ضابط صف من الجيش دون تقديمه للمحكمة العسكرية أو سماع أي دفاع منه. ولا يحق لهؤلاء التقدم بأي شكوى إلى أي محكمة سواء أكانت محكمة عسكرية أم مدنية. وقد تم طرد 871 ضابطا وضابط صف حتى الآن بهذه الطريقة غير الديمقراطية. وعادة ما يكون السبب المعلن للطرد هو :" عدم الانضباط العسكري". ولكن الجميع يعرفون أن السبب الحقيقي هو كون هؤلاء الضباط متدينين وزوجاتهم محجبات، وتقوم المؤسسة العسكرية بعملية " تطهير"!! سنوية ضد هؤلاء "الرجعيين"!!.علما بأن العديد من هؤلاء المطرودين يحملون أوسمة تقدير عسكرية لقاء خدماتهم الممتازة. والشيء الذي يدعو إلى الذهول حقا أن المؤسسة العسكرية حاولت في السنوات الماضية وضع العراقيل أمام هؤلاء المطرودين، فهي لا تكتفي بطردهم بل تتعقبهم بعد ذلك وتحاول تحريم استخدامهم في أي

مؤسسة أو في أي بلدية، أي تحاول تشريد عوائل وأسر هؤلاء المطرودين وتحاربهم في رزقهم ... فتأمل هذا الحقد!!.

ومع أن الدستور وكذلك النظام الداخلي للجيش يمنعان العسكريين من التدخل في السياسة ويضعان عقوبات رادعة ضد المخالفين، إلا أن شيئا من هذا لا يطبق عمليا، لأن العسكريين يزعمون أن الدستور قد وكل إليهم مهمة الدفاع عن الأمن الخارجي والداخلي للبلد، ويشيرون إلى فقرة في الدستور تحمل هذا المعنى. غير أنهم يسيئون تفسير تلك الفقرة عمدا، لأن تلك الفقرة تقول بأن الجيش هو المسؤول عن الدفاع عن أمن البلد ضد الأخطار الخارجية، كما يقوم بالتصدي لأي حركة عصيان مسلحة داخلية(مثلا ضد الحركة الانفصالية المسلحة التي قام بها حزب العمال الكردستاني). ولكن المؤسسة العسكرية لا تكتفي بهذا التفسير، بل قامت بتوسيع معنى ومفهوم "الأمن الداخلي" وجعلته يشمل جميع الحركات السياسية التي تحمل أفكارا وأهدافا تعدها خطرا على " العلمانية" وعلى " الكمالية" لأنها تعد نفسها الحارسة الأمينة على أفكار ومنجزات كمال أتاتورك. لذا نرى أن رئيس الأركان – وبعض الجنرالات- كثيرا ما يقومون بالإدلاء بتصريحات سياسية أكثر حتى من بعض أحزاب المعارضة. أي أن هذه المؤسسة غارقة حتى أذقانها في السياسة، وهو ما يتناقض مع طبيعتها ومهمتها الأساسية، ويضع العراقيل أمام الحكومات المختلفة ويحرج مواقفها.

والدستور الحالي التركي موضوع في سنة 1982م من قبل رجال انقلاب عام 1980م ومع أن جميع الأحزاب السياسية في تركيا تشكو منه وتعده دستورا غير ديمقراطي وتتمنى تغييره، إلا أنه لم يتيسر الحصول على ثلثي أصوات المجلس لتغييره ووضع دستور جديد للبلاد يتماشى مع جو الحريات المطلوبة في أي بلد ديمقراطي، كما لم يتوفر القرار السياسي لهذا التغيير. ومن المنتظر أن يقوم الحزب الحاكم الحالي(حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان) بهذا التغيير ليضيف إلى مآثره العديدة مأثرة أخرى، لأن هذا الحزب يملك الآن المقاعد الكافية في المجلس لهذا التغيير. وقد أعطى الدستور الحالي للمؤسسة العسكرية إمكانية كبيرة للتدخل في الحياة السياسية من خلال وجودها في " لجنة الأمن القومي" ومن خلال السكرتارية المنبثقة عنها.

لجنة الأمن القومي وسكرتاريتها

تجتمع لجنة الأمن القومي مرة كل شهر برئاسة رئيس الجمهورية وحضور أعضاء مدنيين وعسكريين.

الأعضاء المدنيون هم : رئيس الوزراء، مساعد رئيس الوزراء، وزير الخارجية، وزير الدفاع، وزير الداخلية. وقد يستدعى رئيس المخابرات أو أي وزير لوزارته علاقة بالموضوع المطروح على قائمة أعمال اللجنة.

الأعضاء العسكريون: رئيس الأركان العامة، قائد القوات البرية، قائد القوات الجوية، قائد القوات البحرية وقائد الجندرمة (الشرطة العسكرية).

وتقوم سكرتارية اللجنة (ويرأسها جنرال معين من قبل رئيس الأركان العامة) بوضع قائمة بالمواضيع التي ستتم مناقشتها في ذلك الاجتماع.

وعادة ما يضع العسكريون ثقلهم في هذا الاجتماع ويتقدمون إلى الحكومة بقرارات لها الأولوية في التنفيذ.

أي أن دور مجلس الوزراء والمجلس النيابي يصبح هامشيا، حيث يتم تنفيذ قرارات لجنة الأمن القومي التي يغلب عليها الطابع العسكري. ولم يكن من المتوقع أن يقبل الاتحاد الأوروبي مثل هذا الوضع الشاذ الذي يتصادم مع جميع المعايير الديمقراطية السائدة في العالم الغربي، وفي جميع الدول الديمقراطية الأخرى. لذا كان من مطالب هذا الاتحاد قيام تركيا بوضع نهاية لهذا الأمر ورفع الهيمنة العسكرية على السياسة لكي تكون أهلا للانضمام للاتحاد. ولم يكن مسئولو الاتحاد الأوروبي يعلقون أملا كبيرا على قيام أي حكومة بالإقدام على مثل هذه الخطوة الجريئة لعلمهم بمدى قوة المؤسسة العسكرية في تركيا التي تساندها وتؤيدها مؤسسات علمانية أخرى قوية جدا مثل المحكمة الدستورية ووسائل الإعلام القوية ومجلس التعليم العالي الذي يشرف على جميع الجامعات، والقصر الجمهوري ...إلخ.

ولكن حزب العدالة والتنمية استطاع إنجاز هذا الأمر الصعب وبدل القوانين المتعلقة بهذه اللجنة وبسكرتاريتها وأرجع الأمور إلى نصابها.)

ثم شرحت الوضع في السابق،اي قبل مجيء أردوغان فذكرت ما يأتي:

1- إن جميع المعلومات تنصب في سكرتارية لجنة الأمن القومي، وتقيم فيها وتنظم. أي أنها تشكل "ذاكرة الدولة" . وفي إطار جمع المعلومات تنشئ هذه السكرتارية علاقات واتصالات قوية مع جميع الوزارات ومع جميع الولاة ومع قنوات التلفزيون الحكومية الرسمية، ومع مؤسسة التعليم العالي التي ترتبط بها جميع الجامعات، ومع الهيئة العامة للراديو والتلفزيون، وتقوم بتوجيه هذه المؤسسات.

2- تكون هذه المعلومات أساسا للقرارات التي يتخذها المجلس الوزاري والمجلس النيابي واللجان المنبثقة عنه، وللقرارات المتخذة في مختلف الهيئات والمؤسسات.

3- لا تكتفي الوحدات المنبثقة عن لجنة الأمن القومي وعن سكرتاريتها بجمع المعلومات وتصنيفها وتقييمها ومراقبة تنفيذها من قبل الحكومة، بل تقوم أيضا بجمع المعلومات الاقتصادية والسياسية والتعليمية للمجتمع، والنشاط الإعلامي، ومن ضمنها الصحافة ومحطات الإذاعة والتلفزيون الحكومية منها والخاصة.

4- تقوم هذه اللجنة بواسطة احتكار المعلومات بتوجيه المجتمع في إطار الأيدلوجية السياسية للجيش، وهي باختصار "الأيدلوجية الكمالية". وجميع كوادرها من أفراد الجيش باستثناء الخبراء المدنيين.)

أمام هذا الوضع قام حزب العدالة بوضع قوانين جديدة للحد من سيطرة العسكر:

(...قامت القوانين الجديدة بإلغاء الصفة التنفيذية، وبإلغاء صلاحية المراقبة والمتابعة من مجلس الأمن القومي ومن سكرتاريتها، وأعطت لها صفة استشارية فقط. كما سحبت من رئيس الأركان العامة صلاحية تعيين السكرتير العام للجنة، ونقلت هذه الصلاحية إلى رئيس الوزراء وإلى رئيس الجمهورية بالصيغة الآتية: يقوم رئيس الوزراء بترشيح شخصين عسكريين أو مدنيين لهذا المنصب ويقدمهما إلى رئيس الجمهورية الذي يقوم باختيار أحدهما. وبهذا يكون رئيس الوزراء هو الذي يعين السكرتير العام للجنة الأمن القومي من الناحية العملية. والشيء المهم هنا سحب صلاحية تدخل هذه اللجنة في الهيئات والمؤسسات المختلفة والوزارات، وحصر عملها ومهمتها في إطار تقديم الاستشارة إلى الحكومة التي لها مطلق الحرية في الأخذ أو عدم الأخذ بها وإهمالها. كما لم يعد هناك شرط كون السكرتير العام للجنة شخصا عسكريا. وبهذا فقدت لجنة الأمن القومي هيمنتها السابقة،

وأصبحت لجنة استشارية مثلها مثل اللجان الشبيهة لها والموجودة في بعض الدول الغربية فهناك مجلس الأمن القومي في الولايات المتحدة الأمريكية ، ويوجد في فرنسا مجلس الدفاع الأعلى، وفي روسيا مجلس الأمن الفدرالي، وفي اليونان مجلس الدفاع. كل هذه المجالس أو اللجان موجودة في العالم الغربي، ولكنها تعمل كمجالس استشارية تقدم المعلومات والاستشارات للحكومة في الشؤون الدفاعية والسياسة الخارجية ، ولا تستطيع التدخل في الشؤون السياسية الخارجية أو الداخلية ولا التدخل فيعمل الحكومة أو فرض رأيها عليها، أو تدبير الانقلابات العسكرية أو التدخل في إسقاط الحكومة.

كما نصت التعديلات الأخيرة على قيام لجان من البرلمان النيابي أو من وزارة المالية بتدقيق نفقات الجيش، وهو ما لم يكن موجودا في السابق ولا مسموحا به. وهذا لا يتعارض طبعا مع بقاء فقرات ومقادير هذه النفقات سرا من أسرار الدولة. ثم نصت التعديلات الجديدة على قيام لجنة الأمن القومي بعقد اجتماعاتها كل شهرين بدلا من كل شهر).

5- سعى لتصفية الأجواء السياسية مع جميع جيرانه، ولا سيما مع الدول العربية. كما قوى علاقاته مع الجمهوريات التركية في آسيا الوسطى، وزاد من نشاطه في المؤتمر الإسلامي. وهذا موضوع طويل لا نملك هنا التفصيل حوله.

هذه خطوط عامة من الخدمات التي أنجزها أردوغان وحزبه. وهي كما هو واضح خدمات لم يقم بها أي حزب آخر لا في تركيا ولا اي حكومة في أي بلد عربي.

ولكن إلى ماذا سيسعى أردوغان لتحقيقه في هذه الدورة الجديدة من حكومته بعد فوزه في الانتخابات؟

سيسعى إلى تحقيق ما يأتي:

1- الإستمرار في تقوية الاقتصاد التركي ورفع مستوى رفاهية الشعب التركي. أي سيسعى إلى تخفيض أكثر لنسبة التضخم ونسبة الفائدة، وإلى زيادة الدخل القومي التركي.فقد صرح بأن هدفه هو رفع حصة الفرد في تركيا من الدخل القومي إلى عشرة آلاف دولار سنويا بعد خمس سنوات.وسيسعى إلى زيادة الصادرات ومحاربة البطالة وتقليلها...إلخ.

2- وضع دستور جديد للبلد يرفع به العديد من المواد الظالمة التي تشكل أغلالا له وللجماهير، ويحل بذلك مثلا عقدة ومشكلة حظر الحجاب في الجامعات ومشاكل أخرى.

والآن لنتناول تهمة عمالة حزب العدالة والتنمية ورئيسه أردوغان لأمريكا وإسرائيل ولصندوق النقد الدولي، وهي تهمة ترددت في أثناء هذه الانتخابات الأخيرة، وهي غير صحيحة، فمن له إلمام ولو بشكل قليل بالسياسة الدولية وتحليلها يعلم بأن تركيا في عهد أردوغان لم يكن ذيلا لأمريكا.فالكل يعلم أن تركيا كانت البلد الوحيد الذي رفض دخول القوات الأمريكية من خلال أراضيها إلى العراق في أثناء الغزو الأمريكي للعراق. بينما سمحت جميع الدول العربية الأخرى لهذه القوات بذلك وأبدت كل مساعدة لها. فكيف إذن كان أردوغان ذيلا لأمريكا ؟!. علما بأن أمريكا عرضت مساعدات سخية مقابل السماح لها بالدخول من أراضيها إلى العراق. ومع شدة حاجة الاقتصاد التركي للمبالغ الموعودة فقد رفض البرلمان التركي هذا (وكان حزب العدالة يشغل 368 مقعدا من مجموع المقاعد البالغة 550 مقعدا أي يشكل الأغلبية فيه). وقد أحدث هذا الرفض – كما هو معلوم – هزة كبيرة في العلاقات بين تركيا وأمريكا، وصدرت تصريحات غاضبة جدا من المسؤولين الأمريكيين. بل حث أحدهم الجيش التركي للقيام بإنقلاب ضد الحكومة التركية.

ثم إن كل مطلع على السياسة الدولية يعلم أن هناك مشاكل كبيرة بين تركيا وأمريكا نوجزها هنا بإختصار شديد:

1- الخلاف بينهما لا يزال مستمرا ومنذ سنوات حول قضية قبرص.

2- خلاف حول السياسة التي تتبعها أمريكا في العراق والمذابح اليومية الواقعة فيها .لأن تركيا تعد أمريكا مسؤولة عن هذه الحوادث لأنها ما دامت محتلة للعراق لذا تقع عليها مسؤولية تأمين الأمن.كما أن تركيا تقف مع وحدة أراضي العراق بينما تسعى أمريكا لتجزئة العراق.

3- هناك خلاف حاد بينهما حول السياسة التي تتبعها أمريكا في شمالي العراق وتأييدها للأكراد ولحق انفصالهم عن العراق. بينما ترى تركيا في هذا خطرا على العراق وعلى أمن تركيا القومي.

4- تسمح أمريكا بحرية نشاط حزب العمال الكردستاني التركي حيث توجد جماعة مسلحة منهم تبلغ خمسة آلاف مسلح في شمالي العراق وهم يتسللون إلى تركيا ويقومون بعمليات تفجير وقتل ثم يرجعون إلى شمالي العراق. علما بأن الأسلحة التي ضبطت عند هؤلاء كلها اسلحة أمريكية.والعلاقة متوترة بين تركيا وأمريكا في هذا الخصوص لأن أمريكا تستطيع القبض على زعماء هؤلاء وتسليمهم إلى تركيا، وتركيا تتهم أمريكا بأنها تغض النظر عن فعاليات هؤلاء وتسمح بها.

5- اتهمت أمريكا وإسرائيل تركيا بأنها ترعى الإرهاب الفلسطيني وذلك عندما دعت تركيا السيد هنية رئيس الوزراء الفلسطيني إلى أنقرة.

6- الخلاف الأخير بينهما هو حول الاتفاق الإيراني - التركي حول مد الغاز الطبيعي إلى أوروبا عبر الأراضي التركية، وإعطاء تركيا الحق في استخراج الغاز من ثلاثة حقول في إيران. وقد احتجت أمريكا على هذه الخطوة وقال بأن على الدول وعلى حلفائها عدم مساعدة إيران في الوقت الذي يتهيأ فيه طهران لصنع القنبلة النووية. ولكن تركيا لم تقبل الاحتجاج وقالت بأن هذه الاتفاقية في مصلحتها القومية وأنها لا تنتظر من أحد أن يقول لها ماذا تفعل أو كيف تتصرف في أمر يتعلق بمصالحها.

إذن فتهمة العمالة لأمريكا وإسرائيل تهمة باطلة لا حقيقة لها.

بالنسبة لصندوق النقد الدولي فعندما جاء أردوغان للحكم كانت ديون تركيا لهذا الصندوق تبلغ 23 مليار دولار،أي كانت الحكومات السابقة قد اقترضت هذا المبلغ من الصندوق. وقد انخفضت هذه الديون حاليا إلى 9 مليارات فقط. اي أن حكومته قامت بدفع الديون وتخليص تركيا من قبضتها وليس العكس. وقد صرح رئيس البنك المركزي التركي في الاسبوع الماضي بأن تركيا لم تعد بحاجة إلى صندوق النقد الدولي.

أورخان محمد علي - أسطنبول